الارض المصادرة ، واقر تحويله الى اللجنة المختصة ، والذي لا يتعرض الى كمية التعويض الاساسي نفسه ، بل ينص هو الآخر على أنه اذا تأخر دفع التعويض لصاحب ارض مصادرة مدة من الزمن ، فيجب الاخذ بعين الاعتبار عند الدفع غلاء المعيشة ، الذي يحصل خلال فترة تأخير الدفع ٠ وقد رد في حينه عضو الكنيست توفيق زياد الذي شارك في النقاش ان « القضية ليست في كمية التعويضات ، وانما في المصادرة نفسها ٠٠ فالسكان العرب يرفضون بتاتا كل اقتراح بالتعويض مهما كان ، انهم يرفضون مصادرة اراضيهم ، فالارض بالنسبة لهم ، ليست مصدر رزق فقط ، انها وطن ايها السادة ، انها مستقبل شعب » ٠٠ (الاتحاد ٧٥/١٠/٣١)

ويضيف مناحم راهط ، انه بالاضافة الى ما اسماه بالتوجه الليبيرالي لمديرية اراضي اسرائيل ، تجاه المواطنين العرب لاقتلاع جذور الشك في نواياها ، فانها قد اتخذت اجراءات اضافية بحيث « تنتهج الآن سياسة اليد الممدودة لكل مواطن عربي يطلب امتلاك قطعة ارض للبناء الفردي في اطار قريته ، في حال ان هذه الارض تتبع في ملكيتها للمديرية ، او تعويضه عن ارضه المصادرة بأرض للبناء كهذه » (معاريف ٧٧/٣/١٥) ، « وبناء على ذلك فان المديرية خصصت حتى الان ما مساحته ٣٠٠٠ دونم ، لهذا الغرض ، بالاضافة الى قطع البناء التي تمنحها للمجالس المحلية العربية للابنية العامة كالمدارس والمصانع والمؤسسات العامة » (المصدر نفسه)

والارض التي تملكها مديرية اراضي اسرائيل في هذه الحالة ، والتي تساوم عليها ، هي اراضي المشاع القروي المحيطة بالقرى العربية والتي تعود ملكيتها اصلا لاهالي هذه القرى ، ولكنها كانت مسجلة باسم المندوب السامي في عهد الانتداب كوصي عليها في غياب سلطة محلية تمثلها ، الا ان شهية الاستيلاء على الاراضي العربية من قبل سلطات الاحتلال ، وجدت في هذا التسجيل منفذا للاستيلاء على اراضي المشاع القروي ، وسلخها، ثم ضمها الى ملكية الدولة ، مستندة في تنفيذ مخططها هذا إلى قانون املاك الدولة لسنة ١٩٥٣ حيث نص هذا القانون على ان « كل ارض مسجلة باسم المندوب السامي تكون ملكيتها تابعة لدولة اسرائيل » (الاتحاد ٧٥/١٠/١٠) ٠

ثم ينتقل مناحم راهط ، الى النتائج التي وصلت اليها هذه السياسة الجديدة التي تنتهجها المديرية العامة لاراضي اسرائيل ، بأنها اثبتت للعرب ان المصادرة كانت في النهاية لصالحهم ، وانها قد توصلت ـ بعد ان انتشر خبر « الاسعار الخيالية التي تدفعها مديرية اراضي اسرائيل في قرى الجليل » ـ « الى اتفاق للتعويضات على اصحاب ٢٠٠٠ دونم تقريبا من بين ٦٠٠٠ دونم صودرت في ٧٧/٣/٣٠ » (معاريف ٧٧/٣/١٥) ٠ كما وان « الكثيرين من اصحاب الاراضي المصادرة الاخرى ، قد حضروا بأنفسهم الى مكاتب المديرية في الناصرة ، وتل ابيب والقدس ، كي يفاوضوها على اعطائهم التعويضات » وان « ملايين الليرات قد سكبت على ايديهم حتى الان ، ومنهم من فضل ان يعوض عن ارضه بقطع ارض للبناء الفردي في حدود قراهم » ولكنه يستدرك انه « مع ذلك فان اصحاب ٤٠٠٠ دونم ما زالوا يرفضون حتى الآن الدخول في مفاوضات مع المديرية لتعويضهم لاسباب عقائدية » (المصدر نفسه)٠

الا ان المديرية تأمل بأن « السياسة الجديدة سوف تعمق الوعي عند اصحاب الاراضي المصادرة ، بأن المديرية لا تهدف الى سلبهم اراضيهم ، وانما ، تقصد تركيز اراضيهم من